

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

جامعة النجف

كلية الآداب

قسم الاجتماع

الاتجاه التطوري في دراسة التخلّف الاجتماعي

اعداد

دكتور محمود عبد الحميد حسين

قسم الاجتماع - جامعة النجف

١٩٨٢

أولاً : مقدمة في تحديد المقصود بمفهوم التخلف .

- ان استعراض الكتابات المختلفة في موضوع التخلف *Underdevelopment* توضح لنا حقيقة هامة مؤداها أنه ليس هناك تعريف محدد للتخلف ، ويرجع ذلك في تقدير الباحث الى مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها فيما يلي :
- ١- حداثة العهد بهذا الموضوع نسبيا في مجال البحث الأكاديمي .
 - ٢- ان التخلف ظاهرة *phenomena* أو مشكلة *problem* معقدة ذات جوانب متشابكة ومتراصة منها جوانب اجتماعية تتعلق بالانسان والمجتمع الذي يعيش فيه ، وجوانب اقتصادية تتعلق بالموارد والنشاط والسلوك الاقتصادي لوحدات وقطاعات الاقتصاد القومي .
 - ٣- ان التخلف ظاهرة نسبية *relative* تختلف من دولة الى أخرى وتختلف في داخل الدولة الواحدة من اقليم الى آخر (بين الريف والحضر مثلا) .

وسوف يعتمد الباحث الى استعراض سريع لأهم المسالك التي اتبعها الباحثون في تعريفهم لظاهرة التخلف محاولا التوصل الى رأى معين في هذا المجال ، ثم يتجه البحث الى استعراض الاتجاه التطوري في دراسة التخلف معتمدا على دراسة تحليلية ونقدية لرأى عالين كبيرين هما والستروستو *W. Royston* و كارل ماركس *K. Marx* على أن يعقب ذلك تقدير عام لمكانة الاتجاه التطوري وقيمته في دراسة مشكلة التخلف .

(١) تعريف التخلف باستخدام المظاهر المألوفة :

اتجه بعض الباحثين الى تعريف التخلف بمظاهرة الواضحة المألوفة

دون اعطاء تعريف محدد بعينه في تقسيم بلدان العالم الى متخلفة ومتقدمة
وفي هذا الصدد يقول عالم الاقتصاد الامريكى بول هوفمان P.Hoffman
كلنا يعرف ماهى الدولة المتخلفة اذا رأى اوزار احدى هذه الدول فتميز الدول
المتخلفة بشيوع الفقر والفقراء في مدنها وقراها التى يعيش فيها القرويون
عيشه الكفاف " .

و يقول في موضع آخر " ومع ذلك فان الدولة المتخلفة تتميز بوجود نسبة
ضئيلة جدا من سكانها يعيشون في بحبوحة و ينعمون بالكاليات ، وكذلك فى
نظامها المعرفى أحسوال يرثى لها ، وكذلك قلما يستخدم عامة الشعب الذين
غالبا مايكونون تحت وطأة الفقر والديون غير المشروعة التى يفرضها بعض
المرابيين الجشعين " .

ويضيف قائلا " صادرات الدول المتخلفة تكاد تكون كلها من المواد
الخام أو المعادن أو الفواكه أو بعض المنتجات الاولية الأخرى الى جانب انواع
صغيرة من المصنوعات اليدوية أو السلع الكالمية وغالبا مايكون انتاج أو تصدير
هذه السلع خاضعا جزئيا أو كليا - للاشراف الأجنبى ولا يستمر من الارساح
فى داخل البلاد الا القليل (١) .

وواضح من هذا التعريف أنه لا ينسجم مع أصول البحث العلمى
ولا يتوافق مع مفاهيم العلوم الاجتماعيه والاقتصادية التى تتبع من العلاقات
الانسانية المعقدة ، التى تتطلب تفهما عميقا لها من حيث طبيعة الانتاج
والاستهلاك والعلاقات الاجتماعية التاريخية التى تربط بين الناس تحت الظروف
المتغيرة ، والواقع أن تعريف " هوفمان " لا يعدو أن يكون مجرد تعميمات

تصف مظاهر التخلف التي تنتشر في البلاد المتخلفة ، ولكنه لا يعرض لنا أسباب تلك المظاهر فهو مجرد دراسة وصفية لا ترقى الى مرتبة التحليل والتفسير .

(٢) تعريف التخلف من زاوية جغرافية :

وانتج عنه عدد آخر من الباحثين الى تعريف التخلف من وجهة نظر جغرافية فهم يقسمون العالم الى دول متقدمة اقتصاديا في الشمال والشمال الغربي أي أوربا وأمريكا الشمالية ، بينما تعتبر أفريقيا وأمريكا اللاتينية دولا متخلفة اقتصاديا واجتماعيا ، وفي هذا الصدد يقول " بوكانان " Buchanan " والميس " Elis ويدخل هذا الاصطلاح المستحدث في عداد المناطق المتخلفة الجزء الأكبر من آسيا وأفريقيا وبلدان الشرقيين الأدنى والأوسط وجنوب شرق أوربا ومنطقة بحر الكاربيس ومعظم أفريقيا الوسطى والجنوبية أما الدول المتقدمة فتضم أوربا الغربية واتحاد الجمهوريات روسيا السوفيتية - الجزء الشمالي من أمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا ، وتوجد الدول المتخلفة في المنطقة الحارة عادة ، ومن ثم يدخل ضمنها أندونيسيا وشبه الجزيرة الملايو وغالبية الهند وأمريكا الجنوبية وأفريقيا (٢) .

وكان بوكل " Buchle (١٨٢١ - ١٨٦٢) يؤمن بأن المناخ هو الذي يحدد نوعية العمل فالمناخ المعتدل يدفع الى النشاط بينما يدفع المناخ الحار الى الكسل والاسترخاء ، وتظهر العادات المختلفة أو المتناظرة في المناطق شديدة البرودة وقد اختير " بوكل " هذه الفروض بواسطة ملاحظات

العامة للظروف الجغرافية والاجتماعية في أيرلندا والهند ومصر وأمريكا الوسطى وبيروت ، وانتهى الى أن ملاحظاته تدعم نظرياته . (٣)

ولا يخلو هذا التعريف من النزعة التعميمية والتبسيط الزائد عن الحد الذي يحول دون قبوله اساسا للتعريف العلمي للتخلف ، فمن الواضح اليوم أن التقديم الذي أحرزته الولايات المتحدة واليابان والمانيا لا يرجع الى المناخ أو الشروة الطبيعية والمعدنية بقدر ما يعزى الى النشاط الانساني للخلاق القائم على العلم والتكنولوجيا ، وما هو جدير بالذكر أن الطبيعة مهما سخت وأحزلت العطاء فانها لا تنقل دوله من حاله التخلف الى درجة التقدم ، فهناك عوامل تكنولوجية وفنية وشريفة تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية والتقدم .

وهناك نقطة أخرى جديرة بالايضاح وهي النزعة العنصرية الكائنه وراة هذا التفسير الجغرافي للتخلف ، انه يفترض هذا التفسير وجود نوع معين من السكان لهم خصائص و سمات تختلف عن خصائص الدول المتخلفة ، أي أن لهم مزايا لا تتوفر لدى باقي الشعوب وهي نزعة عنصرية نجدها عند أنصار الاتجاهات الاستعمارية والعدوانية ، ومن ثم فلا غرابة أن يتبنى النازيون *Nazists* والامبرياليون *Imperialists* هذا الاتجاه ، وهكذا يمكن القول بأن تقسيم العالم الى بلاد متخلفة وأخرى متقدمه بناء على اساس جغرافي هو اتجاه عنصري ولا علمي يتسم عن جوانب فكرية جامدة ومتحيزة .

(٣) تعريف التخلف بناء على متوسط الدخل الفردي :

ويذهب فريست كيبير من الاقتصاديين الى استخدام معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كأساس لتعريف التخلف ، والفرقة بين الدول التي تصف

بالتخلف و الدول التي تنصف بالتقدم ،فالدولة تعتبر متخلفة اذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي فيها منخفضا ، فالتخلف هو الفقر والحرمان المادي للغالبية العظمى من السكان .

وهنا يحذر التأكيد على أنه بالرغم من شيوع هذا المبدأ في الاستخدام نظرا لانه يركز على أهم مظاهر التخلف الا وهو الفقر المادي ، الا انه يؤخذ عليه بعض العيوب منها :

– أنه يخلط بين ظاهرة الغنى وظاهرة التقدم ، وليس أدل على ذلك من أن هناك مجموعة من الدول التي تتمتع بارتفاع متوسط دخل الفرد فيها بدرجة تفوق كثيرا متوسط دخل الفرد في دول أخرى وذلك بالرغم من عدم توافر امكانيات التنمية والتقدم في الأولى و توافرها في الثانية ، فالكويت مثلا تحصل على أكبر متوسط لدخل الفرد في العالم حيث يصل الى ٤٧٨٦ دولار سنويا في عام ١٩٦٥ في حين كان متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة في نفس العام هو ٣٥٣٦ دولار ، وهذا لايعنى طبعاً أن الكويت أكثر تقدماً من الولايات المتحدة .

– أنه يركز على النواحي المادية فقط ولا يظهر النواحي الثقافية مثل التاريخ والحضارة وليس أدل على ذلك من مصر فهي بالرغم من أنها دولة تنصف بالتخلف الا أن لها حضارة عريقة ترجع الى اكثر من ٦ آلاف سنة .

– أنه لا يصلح أساساً موضوعياً للمقارنة الدولية بين مجموعة الدول التي تنصف بالتخلف ومجموعة الدول التي تنصف بالتقدم ويرجع ذلك الى اسباب كثيرة تتعلق بنواحي فنية في الحسابات الاقتصادية وأنواع الخدمات التي تدخل في الاقتصاد والدخل (مثل خدمات الأسرة من غسيل وطهي وكى وحيآكة) وغير

ذلك من أمور الاداعى للا سيطراد فى شرحها الان . (٤)

— أن هذا المتوسط يخفى عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع الواحد فقد يكون هذا الدخل مركزا فى يد فئة قليلة من السكان فى حين تعيش الغالبية العظمى فى حالة فقر وحرمان شديد ، فمتوسط الدخل الفردى لا يعكس الصورة الحقيقية لتوزيع الدخل فى المجتمع .

ولاستكمال جوانب القصور فى متوسط الدخل الفردى يعتمد بعض الباحثين الى استخدام مجموعة من البيانات الى تتصل بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية أى ابيانات التى تتصل بالرفاهية $Welfare$ مثل نسبة المشتغلين فى الزراعة ونسبة الأمية ونسبة المقيدى فى مراحل التعليم المختلفة ومتوسط استهلاك الفرد من الصلب أو الكهرباء ، وعدد السيارات أو التليفونات أو أجهزة الراديو لكل ألف نسمة من السكان ، وتسمى هذه البيانات بمستوى المعيشة (٥) .

(٤) تعريف التخلف من زاوية الفلسفة الماركسية :

ينطلق الفكر الماركسى عند معالجته لقضية التخلف من منطلق أساسى هو رفض مصطلح تخلف باعتبار مصطلحا ايدولوجيا يستخدمه الرأسماليون لاقناع الدول المتخلفة بانها تابعة فى المراحل الأولى للحياة الانسانية المتقدمة ويصل الشيوعيون الى حد اعتبار مصطلح التخلف نوعا من الشعوذة التى تمارسها وتتخذ منها بحذق ومهارة الايدولوجية الرأسمالية .

ويرفض الماركسيون الفكرة القائلة بأن الدول المتخلف توجد الان فى مرحلة مختلفة ومتخلفة عن المرحلة التى بلغتها الدول الصناعية المتقدمة

وهم يرون أن الدول المتخلفة في وضع مختلف عن وضع الدول المتقدمة عندما كانت تعرف في نفس المرحلة وذلك نظرا لنوعيات التبعية الاقتصادية
Economic subordination التي حرصت فيها الدول المتقدمة على أن
تظل الدول المتخلفة مرتبطة بها بعلاقات الاستغلال والسيطرة .

ويرى الماركسيون أن هناك أمورا كثيرة تسببت في تغيير الهياكل الاقتصادية
بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية مثل الجوانب السكانية التي مرت بها الدول
الصناعية المتقدمة منذ قرن أو أكثر من الزمان .

ويرى الماركسيون أنه يمكن تفسير التخلف في ضوء العلاقات الدولية
التي يمكن للدول المتقدمة بمقتضاها إخضاع اقتصاديات وقوى الإنتاج في البلاد
المتخلفة لسيطرتها ، وتظل البلاد المتخلفة متراوحة بين تبعية سياسية
وعسكرية سافرة وتبعية اقتصادية تتخذ اشكالا وصورا تجارية ومالية وإذا كان
الأمر كذلك فإن الدول المتقدمة تظل حريصة على الإبقاء على البلاد المتخلفة
خاضعة لها بهدف تحقيق أقصى قدر من الاستغلال لها عن طريق رأس المال
الاحتكاري .

وإذا كنا بصدد ذلك كله فإن الماركسيين يرون وجوب تحليل تحليل واقعي
واقعي للتخلف لا يعزل وضع تلك البلاد ليجعل منه شيئا في ذاته ، بل
على العكس يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تحيط بها
والتي يتعين عليها أن تبحث عن شكل جديد ومختلف للخروج منها لتدخل
في نطاق النظام الاشتراكي الجديد . (٦)

وواضح من استعراض رأي الفيلسوف الماركسي في قضية التخلف مدى

المغالاة في إبراز أهمية العامل الاقتصادي كأساس يرتكزون عليه في دراساتهم عليه وفي تحليلهم للتخلف خاصة ولم تبرز تلك الفلسفة أنموذ قوية على العوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تتفاعل تفاعلا قويا مع العامل الاقتصادي ، وإذا كان الماركسيون قد دافعوا مرارا عن وجهة نظرهم تحت مفاهيم البناء الأساسي والقومي

الأ أن الأمر المؤكد أن العامل الاقتصادي كان له نصيب الأسد في كل دراساتهم متغلبين بذلك تعدد العوامل المتفاعلة والمؤثرة في الحياة الاجتماعية .

ويقوم التحليل الماركسي للتخلف على تمييزايدولوجي بارز ، فهو يهدف إلى اقرار مفهوم سياسي ترتكز عليه عملية البناء الاقتصادي للتغلب على التخلف ويشمل ذلك في وجوب تخلص الدول المتخلفة من الأوضاع الاستعمارية الاستغلالية وابتاع أساليب في التنمية لا ترتبط من قريب أو بعيد بالنظام الرأسمالي المستغل .

(٥) رأي الباحث :

ويرى الباحث أن الدول المتخلفة هي تلك التي تتميز بتخلف قوى الانتاج فيها وهو تفسير يتلائم مع الظروف السائدة فيها ومن الممكن استعراض تاريخ تطور المجتمعات الانسانية في مراحلها المختلفة يتطور قوى الانتاج المستخدمة فيها من الاداة الحجرية إلى الآله الأوتوماتيكية الحديثه ويعني تخلف قوى الانتاج تخلف علاقات الانتاج التي تعمل هذه القوى في اطارها ولما كانت قوى الانتاج وعلاقاته يشكلان معا أسلوب الانتاج السائد فإنه يمكن القول بأن الدول المتخلفة هي تلك الدول التي تتميز بتخلف أسلوب الانتاج السائد

(٧)

فيهما ، وبمعنى آخر فان التخلف ليس الا سيادة أساليب الانتاج المتخلفة
وبطبيعة الحال فان أسلوب الانتاج انما لا يبد وأن يتلائم مع بنيان
علوي محين (أي بنيان اجتماعي ثقافي) ونتيجة لضرورة هذا التلازم فان
سيادة أسلوب الانتاج المتخلف Underdeveloped mode of prod-
uction تعنى بالضرورة وحتمًا سيادة البنية العلوي المعوق للتنمية
وهذا يعنى أن الاشارة الى الدول المتخلفة على أنها التي يسود فيها
أسلوب الانتاج المتخلف يتضمن بالضرورة شيوع البنيان الثقافي والاجتماعي
الذي يتلائم مع هذا الأسلوب .

ويرى الباحث أن مثل هذا النوع من التعريف يعرض لظاهرة التخلف
التخلف من كافة جوانبها وابعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية
وهو يتفادى أوجه الاختلاف المتعددة بين الدول المتخلفة ذاتها ، كما أنه
يقدم أساسا قويا ووثيقا لتفسير نشأة واستمرار ظاهرة التخلف يتمثل
في أسلوب الانتاج .

ثانياً : الاتجاه التطوري في دراسة ظاهرة التخلف :

يورد الباحث في مستهل حديثه عن بعض جوانب الاتجاه التطوري في
دراسة ظاهرة التخلف أن يؤكد أن اختياره لهذا الاتجاه بالذات دون باقي
اتجاهات دراسة التخلف ربما يرجع الى اعتقاد الباحث أن الاتجاه التطوري
يبرز مدى وضوح التأثير الايديولوجي في دراسة التخلف وهو أمر يتفق عليه
معظم دارسي موضوع التخلف ، وربما كان هذا الهدف (ابراز مدى وضوح
تأثير الايديولوجيا في دراسة التخلف) هو السبب في اختيار الباحث

لنظريتين يحويهما الاتجاه التطوري هما نظرية والت روستو Ros Crow ونظرية كارل ماركس Karl Marx حيث تمكس هاتان النظرتان ايدولوجيتين كبيرتين تسودان العالم الان وهما الايدولوجية الرأسمالية والايديولوجية الاشتراكية

في هذا الجزء من المقال يعرض الباحث لكل من هاتين النظريتين عرضاً تحليلياً وتقديمياً يخلط بين الـ واقعية والـ حصول الاتجاه التطوري فسي دراسة التخليق من حيث عرضها وما تنبئ به من اليات فيس الان .

(1) نظرية واد روستو : (٨)

تبدأ المرحلة الاقتصادية الأولى من مراحل النمو لروستو بمجتمع التقليدي $T \rightarrow M \rightarrow A$ وهو المجتمع الذي يحده اطار محدود من الانتاج ، أوهدو المجتمع الذي لا يستطيع الانتاج الا للقيام بمهام ووظائف محدودة ، وحيث يتركز هذا الانتاج على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة ، والواقع أن نطاق وحجم التجارة - سواء داخل هذه المجتمعات أو فيما بينها كان دائماً عرضة لهزات عنيفة تبعاً لدرجة الاضطراب السياسي والاجتماعي وكفاية الحكم المركزي وتأمين طرق وسائيل المواصلات ، وقد تزيد الاعداد السكانية أو تقل - لايضادة المحصولات الزراعية أو نقصها فحسب - وأما تبعاً لظروف الحرب أو السلام ، وقد نشأ عن سيادة القطاع الانتاجي الضيق فرصه كبيرة للأفراد لترقى السلم الاجتماعي بسهولة ، ولعبت العلاقات الاسرية والعصبية دوراً هاماً في التنظيم الاجتماعي وظالما ان المجتمع التقليدي مجتمع زراعي بالطبع فقد اوجد نوع من الصراع بين ملاك الأراضي

في سبيل الحصول على مزيد منها ، على اعتبار أن من يملك الأرض يملك النقود
والقوة السياسية والاجتماعية .

وتبدأ بعد ذلك مرحلة ما قبل الانطلاق ^{Pre conditions for Take-off} وقد وضحت الظروف المهيأة للانطلاق في دول أوروبا الغربية في نهاية القرن الثامن عشر عندما بدأت هذه الدول استخدام العلم الحديث لاداء وظائف انتاجية في المجالين الزراعي والعمالي ، وعند ذلك ظهر شي * من التوسع في الاسواق العالمية واتمدت الصراع بينها ، وقد تظهر الظروف المهيأة للانطلاق من داخل المجتمع كما هو الحال في إنجلترا ، وقد تنشأ هذه الظروف من تدخل منظم واقتباس على خارجي من جانب دول أو مجتمعات أكثر تقدماً ، وتتميز هذه المرحلة بخلق فرص أفضل للتعليم لبعض المواطنين فقط ، كما يتطور التعليم ليتلائم مع النشاط الاقتصادي الحديث ، ويتقدم الصفوف الأولى فئة جديدة من المنظمين يعملون على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر سعياً وراء الربح ، كما تظهر البنوك والمؤسسات المالية لتعبئة رأس المال ، ويزيد الاستثمار وخاصة في قطاع النقل ، ويتسع نطاق وحجم التجارة الداخلية والخارجية وتظهر بعض مشروعات الصناعة التحويلية التي تستخدم بعض أساليب الإنتاج الحديثه .

ومع ذلك كله ، فلا تزال جميع أنواع النشاط الاقتصادي تسير بخطوات بطيئة داخل اطار مجتمع يغلب عليه طابع وسائل الانتاج التقليدية ذات الانتاجية المنخفضه ، كما يتسم هذا المجتمع بوجود قيم قديمة وبنيان اقتصادي قديم ، وربما وجدت قوى استعمارية تقود النشاط الاقتصادي لصالحها أولاً وقبل البحث عن مصلحة المجتمع ذاته ، ومع ذلك فان القوى

الوطنييه الداخليه ستكون لها الغلبه في نهايه الامر ، فتظهر هذه القوى جأرفه و محطمة لأغلال الاستعمار الذي فرض على مجتمع ما قبل الانطلاق قيوداً سياسيه واقتصاديه .

و يدخل المجتمع بعد ذلك مرحله الانطلاق *The Take-off* وهي الفتره التي يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق النمو المضطرب ، بحيث تأخذ القوى الدافعه للتقدم الاقتصادي - والتي نجحت في اداء مهامها في مرحله النهوض - في الانتشار في المجتمع وتحدث عملية البدء في الانطلاق بحدوث دافع قوى معين قد يأخذ شكل ثورة سياسيه تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم وفضلا عن ذلك يذهب روستو الى أن التكنولوجيا ، كلنت هي العامل الحاسم في انطلاق انجلترا وأمريكا وكندا ، وخلال هذه الفتره يزداد معدل الاستثمار ومعدل الادخار من حوالي 5% من الدخل القومي الى 10% كما يتم التوسع في صناعات جديدة ، وتطراً نسبة واتسحة من الزيادة في عدد العاملين في النشاطات الصناعيه ، وتنتشر المراكز الحضريه ، وتقدم الفن الانتاجي وخلال عشرين عاماً من بدء مرحله الانطلاق تكون البناءات الاقتصادية والسياسيه والاجتماعيه قد استقرت .

وقد حدد روستو ثلاثه شروط لنقل المجتمع الى مرحله الانطلاق هي مايلي :

- ١- ارتفاع في معدل الاستثمار السائد الى ما يقرب من 10% في السنه من حمله الدخل القومي .
- ٢- خلق تقدم مرسوق في قطاع رئيس أو أكثر سواء كان هذا القطاع صناعياً أم زراعياً ، يحمل على عاتقه أنواع التقدم الاخرى ويدفعها معه الى الأمام .

٣- خلق الانبار المياسي والاجتماعي المناسب للتقدم ، والذي يعمل على سهولة توفير رؤوس الأموال اللازمة للتقدم سواء من القطاع الداخلي أو الخارجي (٣).

وينتقل المجتمع بعد ذلك الى مرحلة الاتجاه نحو النضج (Development) وهي فتقويله من النمو المطرد ، والذي يتخلله بعض التقلبات صعودا أو هبوطا ، ويتجه الاقتصاد القومي الى نشر التكنولوجيا الحديثة على طول جبهة النشاط الاقتصادي وعرضها ، وتزيد معدلات الاستثمار لتصل الى نسبة تتراوح بين ١٠ - ٢٠% من الدخل القومي ، وبحيث يعطى هذا الاستثمار لتصل الى نسبة تتراوح بين ناتجا يزيد على نسبة الزيادة في عدد السكان كما يتغير وجه الاقتصاد دون انقناع نتيجة للتحسن المستمر في فنون الانتاج وتزيد سرعة انبثاق الصناعات الحديثة ، وتطلى ، خطى الصناعات القديمة ويشغل الاقتصاد القومي مكانا مرموقا في المجال الدولي .

وإذا وصل الاقتصاد القومي الى هذه المرحلة فلا بد أن يقل استيراد جميع السلع المصنوعة التي كان يستورها فيما مضى ، إذ يتم انتاج جميع السلع المطلوبة محليا وكذلك تظهر الحاجة الى تصدير الفائض من هذه السلع الى الخارج لزيادة حصيلة البلاد من العملة الأجنبية وزيادة قدرتها على استيراد الكاليسات أن ارادت ذلك ويقوم المجتمع في هذه المرحلة بأجراء بعض التعديلات اللازمة لمواجهة اساليب الانتاج المعاصرة ذات الكفاية المرتفعة مفيما التوازن بين المؤسسات القديمة والحديثة ، فضلا عن محاولته تطوير المؤسسات القديمة .

ولقد حدد روستو مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق الى مرحلة الاتجاه نحو النضج ، وبنى تقديره هذا على أساس تاريخي

وبناءً على تجارب معينه حدثت في بريطانيا و ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ويغلب على انتاج المجتمع في هذه الفترة صناعات الفحم والحديد والصناعات الهندسية والمعدات الكهربائية والإلكترونية .

ان مرحلة الاتجاه نحو النضج هي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد القومي قدرته على التحرك الى أبعد من الصناعات الاصلية التي مكنته مسان الانطلاق ، وهي المرحلة التي يعطيها الاقتصاد القومي خلالها استيعاب وتطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا الحديثة ، وهي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد القومي شامخا جبارا تتوافر لديه جميع المهارات التنظيمية التي تمكنه ليس فقط من الانتاج ككل السلع المطلوبة ، وانما اي السلع يختار انتاجها ويرى روستو أن الدول التي اجتازت هذه المرحلة هي إنجلترا (١٨٥٠) والولايات المتحدة (١٩٠٠) و ألمانيا (١٩١٠) وفرنسا (١٩١٠) واليابان (١٩٤٠) وروسيا (١٩٥٠) وكندا (١٩٥٠) .

واخيرا تظهر مرحلة الاستهلاك العظيم Mass Consumption وفي هذه المرحلة تنتقل القيادة الى القطاعات المشغلة بالخدمات و انتاج السلع المتقدمة مثل السيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية واجهزة الراديو وغيرها ، وهكذا يدخل المجتمع الى مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع ، ولقد دخلت الولايات المتحدة هذه المرحلة فعلا واستطاعت ان تثبت اقدمها بها وقد قطعت اليابان شوطا كبيرا في هذا المجال وبدأت تطرق ابواب هذه المرحلة ، وقد بذل الاتحاد السوفيتي عنده جهود ناجحة من الناحية الاقتصادية لدخول هذه المرحلة ، غير ان الاتحاد السوفيتي لا يزال ابعده

ما يكون عن ابوصول الى هذه المرحلة : (١٠)

وقد شهدت المجتمعات التي دخلت هذه المرحلة نوعين من التغيرات هما مايلي :

١- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ، ودوام الارتفاع الى درجة تحقق عندها عدد كبير من الافراد سيطرة تامه على الاستهلاك تجاوزت الحاجات الانسانية الرئيسية من مأكل وكى شيس وسكن .

٢- تغير تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان ، وزادت نسبة المشتغلين في المكاتب والمحال التجارية والمؤسسات والشركات ، وزاد الاعتماد بالاعمال الفنيه والادبية .

ولا تقتصر مرحلة الاستهلاك الكبير عن تمتع المواطنين باستهلاك اكبر عدد من سلع الاستهلاك في وانما يتطلب الامر كذلك تمتعهم باقصى الخدمات وهذا ما يعرف بدولة الرفاهية

وفي هذه المرحلة تحدث امور ثلاثة هامة : الأول هو اتساع القوة الخارجية للدولة وتخصيص اعتمادات عشرية هائلة ، والثاني تحوّل في اهتمامات انسانية بفرض ضرائب تصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات والثالث هو التوسع في مستويات الاستهلاك .

وقد عرف العالم ان " روستو " في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " ان مرحلة الاستهلاك الوفير ، وقد اوضح انه وفي رسم مصورة لها اتجته لهذه المرحلة ولكنه يعتقد ان سلوك الامريكيين من ذوى الدخل فوق المتوسط غسى السنوات العشر الاخيرة هو النموذج الطبيعي لمرحلة تابعة للاستهلاك الوفير .

ان مرحلة الاستهلاك الكبير لاتزال غامضة بعد ، فهل يعتمد المجتمع فيها
الى :

- ١- من الحرب والعدوان على غيره من المجتمعات ؟
- ٢- ام كنهة المجهول حيا في المغامرة والنجاح ؟
- ٣- أم الرجوع الى القيم الروحية التي سيطرت ابان مراحل سابقة ؟
- ٤- أم حدوث حالة اليأس والقنوط واللامبالاة ؟

وهذه الصورة المشوشة الغامضة تنهى عرضنا لنظرية " روستو " النظرية
في دراسة التخلّف من حيث التحليل ، و اذا انتقلنا الآن الى دراسة نظرية
روستو كاحدى النظريات التطورية التي عالجت قضية التخلّف - دراسة نقدية
يمكن القول بان هذه النظرية قد وقعت في عدة أخطاء علمية ومنهجية من
بينها مايلي :

- ١- ان تطور المجتمعات لا يحدث دائما بالصورة التي اشار اليها روستو في
نظريته فليس من الضروري ان تمر كل المجتمعات بنفس المراحل و بنفس
الترتيب الذي مرت به الدول المتقدمة نظرا لتباين النظم الاجتماعية
والاوضاع السياسية والظروف الاقتصادية المحلية والدولية .
- ٢- ينطلق روستو من تجربة المجتمعات الغربية فيحاول التعميم على كل
دول وشعوب العالم ، وهذا اسراف و تجاوز ليس له ما يبرره علميا ، فهو
يرى ان مرحلة الانطلاق تستغرق عشرين عاما وتصل نسبة الاستثمارات فيها
الى الضعف وهذا تحديد فيه قدر كبير من التجاوز والمبالاة .
- ٣- ويرى الاقتصادي " انك " S. Frank في كتابه اقتصاديات التنمية الحديثة
The New Development ان نظرية روستو تعمن في تفاؤل خطير ، فهي
توحي الى الدول النامية بإمكان انتقالها من مرحلة الى اخرى من مراحل

التي لا يمكن أن تكون النظرية بحد ذاتها كافية لشرح هذه الدول بل
حتى إلى أعلى درجات التقدم مع أنه ليس هناك حتمية إطلاقاً في هذا الزعم
والقول بوصول كل الدول إلى هذا المستوى . (١١)

٤- تقوم النظرية على فكرة مشظلمة إذ توحى بإمكان وصول الدول المتخلفة
إلى نفس المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة ، لأن تلك الدول
كانت تعيش في نفس الظروف التي تعيش وتمربها الدول المتخلفة لأن
والواقع أن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم اليوم
تختلف تماماً عنها في أي وقت مضى .

٥- تشترط نظرية روستو معدل استثمار قدرة ١٠% في الدخل القومي في
الدول المتخلفة لكي تنتقل إلى مرحلة الانطلاق ، ومعدلاً قدرة ٢٠%
لتصل إلى مرحلة النضج ، وفي الحقيقة فإن تلك الدول لا تستطيع
مطلقاً تحقيق تلك المعدلات في ظل الظروف والمشاكل الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية التي تمر بها في عالم اليوم . (١٢)

٦- إذا كانت المرحلة الأولى لا تكاد تنطبق على مجتمع من المجتمعات نظراً لوجود
تأثيرات خارجية في كل وقت ، فإن المرحلة الثانية هي أبعد ما تكون
عن الوجود ، ويرى فرانك " في مقال بعنوان " علم اجتماع التمييز
Sociology for development " أن المؤثرات الخارجية
التي خضعت لها الدول المتخلفة -- خلال علاقتها التاريخية بالدول المتقدمة
-- لم تؤد إلى تقدمها ، ذلك أن المؤثرات التي خضعت لها هذه المجتمعات
لم تكن سوى ضغوط كبلتها وعاقبتها دون تحقيق التنمية الاقتصادية
والتغيير الثقافي بل أنها أوقفت هذه المجتمعات عند هذه المرحلة دون

أن تسمح لها بالانتقال الى مرحلة الانطلاق.

- ٧- وقد هاجم البعض نظرية روستو من حيث أن التفسيرات التي قدمتها لا تستقيم مع الواقع الموضوعي ولا تتماشى مع تطور حركة التاريخ ، وهم يرون ان النظرية تغفل العوامل الأساسية في تفسير النمو الاقتصادي وتركز على عوامل ثانوية مثل التقاليد وأشكال النظم والمؤسسات .
- ٨- فضلا عن كل ما تقدم ذكره جاءت نظرية روستو بعيدة عن البعد عن أي فهم ديتامس فعلى الرغم من أن قد حدد مراحل التنمية تحديدا واضحا ، إلا أنه لم يذكر شيئا عن كيفية الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى ، ذلك جاءت النظرية أشبه بمقارنة بين أشياء جامدة لا حياة فيها ولا حركة بها بما يتنافس مع أساسيات علم الاقتصاد وعلوم المجتمع .

(٢) نظرية كارل ماركس : (١٢)

ان القوة الأساسية المحركة للتاريخ بناء على رأي ماركس إنما تتركز في نظام الانتاج الاقتصادي السائد في زمن معين وتحت ظروف معينة ، ومن ثم فان جميع أشكال الجهة الانسانية تكيف نفسها وفقا لاحتياجات هذا النظام وعلى ذلك فان نظام الانتاج هو الذي يحدد التغييرات التي تطرأ على التفكير الانساني عبر التاريخ ، كذلك فان نظام الانتاج والقوى الانتاجية المحيطة بالمجتمع هي التي تخلق المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية بل والقوانين ونظم الحكم ومكانة الافراد من الكيان الاجتماعي السائد .

وحين يذكر ماركس نظام الانتاج السائد إنما يعنى مجموعة من العلاقات الانتاجية في شكل علاقات ملكية ، وهذه الاجهزة هي التي تحدد الهيكل

الطبيقي في المجتمع ، وبناءً عليه فإن السبب الرئيسي في جميع التغييرات الاجتماعية والثورات السياسية لا تكمن في عقول الرجال وفي سعيهم المتواصل نحو الحرية والعدالة وإنما في التغييرات التي تطرأ على طرق وسائل الإنتاج والتبادل ومن ثم فإن التفسير المادي للتاريخ لمن نجده في ثنايا الفلسفة وإنما في العصور القاسية .

ولقد اكدت النظرية الاقتصادية الاشتراكية ان دراسة التطور التاريخي الذي مر به المجتمع البشري منذ العصور السحيقة في القدم والى وقتنا الحاضر تجعل من المستطاع تعريفه من حيث الاساس والانتاج التالي ورهبها فتوا معينة مسن تاريخ البشرية .

لقد كانت الشيوعية البدئية Primitive Communism هي الاسلوب الانتاجي الأول الذي شكل حياة الانسان ابدائي منذ آلاف السنين ولم تكن هذه الشيوعية مفروضة فرضاً وإنما اطلت نظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ان يشتم الانتاج بطابع شيوعس فالملكية التي تعتبر البؤرة الاساسية التي يقوم عليها التنظيم الرأسمالي لم تكن قائمة بالفعل لان الانسان البدائي عاش على انقاط غذائية هنا وهناك دون الاستقرار في بقعه معينة من الأرض يزرعها ويمتلكها هو وأولاده من بعده .

ولقد تحدثت العلاقات الانتاجية البدائية في تلك الفترة من تاريخ تطور الانسان الاقتصادي عن طريق الاضمار التي كانت عليها القوى الانتاجية وكان الاساس الذي تعتمد عليه العلاقات الانتاجية هو الملكية العامة لجميع الوسائل الانتاجية القائمة في ذلك الوقت وكانت القبائل بحكم الطبيعة القاسية التي يحيط بها مضطرة الى العيش جماعيا وفي وحدات كبيرة متعاونة في الخير والشر

وهذا ما أدى الى تسمية هذه المرحلة بمرحلة الشيوعية البدائية التي فرضت
فرضاً بحكم الظروف والمعيشة القاسية التي عاشها الانسان البدائي القديم .

واتساع القوى الانتاجية تمكن بعض افراد المجتمع الذين استحوزوا
على سلع فائضة من اجهار الغنير على العمل لهم فزاد ما في حوزهم من انتاج
زيادة متصلة ومن ثم تمكن هؤلاء الناس من مبادلة الانتاج الفائض بانتاج آخسر
يختلف عنه ومن هنا بدأوا عن العمل الذين به ملهون باجر عيشي او بدونية
ومن هنا بدأنا المجتمع من العبودية ثم انما بدأنا من مبدأ الأسر والعبودية
نظاماً اجتماعياً معترفاً به وذا أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي القائم .

وننتقل المجتمع بعد ذلك الى مرحلة العبودية (Slavery) وذلك
وذلك نتيجة التقدم المستمر الذي طرأ على وسائل الانتاج والذي أدى الى تحول
هذا المجتمع الى مجتمع استغلالي تزايد به عدد وأهمية العبيد في الحياة
الانتاجية الاقتصادية ومع ذلك فقد تميزت انتاجية العبد بالانخفاض والسرءاءة
بصفة عامة لعدم وجود حافز للعمل بالنسبة لرجل فقد كل أمل في الربحية
ويعمل قهراً وقسراً ثم ان زيادة انتاجية العمل تعمد على التقدم الغنسي
وظروف البعد هي من القسوة بحيث لا تتح له فرصة البحث عن تحسينات
في الانتاج لانفسه من مركزة على اية حال وكان النشاط الاجتماعي والفسراغ
الذي يخطى به مالك العبد بمثابة عازل له عن المشاكل الانتاجية ، ولقد
عرف هذا المالك ان ابسط وسيلة لزيادة الانتاج هي مضاعفة عدد العبيد
العاملين تحت امرته ، ومن ثم عمل جاهدا لتحقيق هذا الغرض دون
ان يحاول تغيير الظروف الانتاجية الغنية المحيطة .
ويختلف النظام العبودي في اساسه عن المجتمع الشيوعي البدائي ، فهو

مقسم الى طبقة الاحرار وطبقه العبيد ، والطبقة الاولى مقسمة بدورها الى طبقات حسب طبيعة العملية الانتاجية التي تقوم بها كل طبقه ، ومن هنا كان لابد من وجود جهاز حكومي يحايس الطبقات الغنية ازا' طبقه العبيد الفقيرة ، ومن الطبيعي أن يثور العبيد اذا لم يجبروا على الطاعة والخوف ومن الطبيعي ان يكون هذا الجهاز المخدص للقهر في يد الرجال الاحرار دون العبيد ، ومن ثم كانت الدولة في العصر العبودي القديم اداة في يد الطبقة الحاكمة وفي نفس الوقت وليمة الحياة الاقتصادية للمجتمع ونتيجة لظروف الانتاج فيه .

ومن الملاحظ ان التناقض الطبقي بين الاحرار ثم التناقض الطبقي الاكثر عنفا بين الاحرار من جهة والعبيد من جهة اخرى ادى الى ثورات عارسة من جانب الفئة الثانية وشاركهم في هذا صفار الفلاحين من الاحرار العمال اليديين مما اضعف من شوكة النظام العبودي الى انهياره نهائيا واحلال نظام الاقطاع محله وهو الاسلوب الانتاجي الذي ساعد العالم ايان العصور الوسطى .

وقد ظهرت مرحلة الاقطاع Feudal stage بعد انتهاء عصر العبودية القديم ، ولقد ساد نظام الطبقات في العهد الاقطاعي بشكل واضح ذلك ان الفلاحين والاتباع صفار الحرفيين يؤلفون قاعدة واسعة للهيرم الاجتماعي ويأتي بعدهم التجار وكبار الصناع وحاشية الاقطاع ، أما قمة الهرم فكانت تتكون من الاشراف والكهنة ولكن فوق هذه الفئات كلها كان هناك امير الاقطاعية الذين يدين بالوفاء للملك وقد اعتمد دخل الفرد على وضعه في الهرم الاجتماعي ، ولم يكن لمقدار العمل الذي يقوم به اهمية ومع ذلك فان الفرد الذي ينتمي الى فئة اجتماعيه له الحق في الحصول على

دخل يتناسب مع الوضع الاجتماعي للفئة وهكذا ارتبط مبدأ الثمن العادل الذي أهدته الكنيسة بالدخل والاجور والارباح فكان للفلاح الذي يفلح الأرض الحق في مستوى معيشي يتناسب مع مرتبة في الحياة بينما كان للميسر المالك الاقطاعي الحق الأكبر من انتاج الأرض ليحافظ على المستوى الاستهلاكي الرفيع الذي يتناسب مع مرتبته الاجتماعية المرموقة

وقد بينت العلاقات الانتاجية للمجتمع الاقطاعي على حق الملكية الزراعية الخاصة للسيد الاقطاعي ويتضمن هذا الحق امتلاك جزئ لكل ما على الأرض الزراعية من مياه واتباع الأرض بجانب الاملاك الشاسعة للسيد الاقطاعي كانت هناك ملكيات صغيرة لاصحاب الحرف والمهنيين الا ان اوضاع الاقتصادى السائد حينئذ الا يوجد علاقات تيمية بين السيد الاقطاعي الكبير واتباعه من الفلاحين ، وقد اتسمت تلك العلاقات بطابع الاستغلال من جانب السيد الاقطاعي بالطبع لان التابع مضطر الى العمل في ارض الاقطاعي اضطرارا دون أن يجد الحرية في تغيير العمل الى غيره ، وهو مضطر كذلك الى تقديم ناتج هذا العمل اليه في شكل عيني منتظرا في سبيل ذلك مايجود به الاقطاعي من منح وهو الاسر الذي اوضح طابع الاستغلال في الاقتصاد السائد ، فضلا عن رباط شخصية الفلاح برباط وثيق بالسيد الاقطاعي مما افقده حريته وكرامته .

وقد بنى نسق الانتاج في العصر الاقطاعي على الزراعة بالطبع ومع ذلك وقد كانت هناك صناعات يدوية في المناطق الزراعية ، الا ان مستوى هسةة الصناعات كان مبدئيا للغاية اذا ما قيس بالمقاييس الحديثة ، اما اقتراحات التجديد في استخدام هذه الآلات فكانت تقابل بمقاومة اجتماعية من قبل السلطة الحاكمة فالانتاج والالتهاك معديان بانواع مختلفة من القوانين ، كما تحددت

التجارة الداخلية بسبب ندرة النقود نتيجة سيادة الاقتصاد الزراعى العيىنى
فون الاقتصاد النقدى التبادلى .

ومع ذلك فقد اخذت التجديدات والتطورات تظهر بالفعل خلال العصور
الاقطاعية وقد اصطدمت القوى الانتاجية الجديدة المثلثة فى الصانع الصغير
والحرفى والفلاح المبتكر المجدد بالاطار الضيق للعلاقات الانتاجية القطاعية
ومن ثم كان لابد من تغيير النظام القطاعى بقيوده وتقاليد الجامدة التى
نظام اخر داخل القطاع ولكنه يقوم على اسس مادية بحتة هى الثروة
والعمال التى بدأت تظهر بوضوح فى المدن والموانى ذات النشاط التجارى
المتوسع .

وقد ظهرت مرحلة الرأسمالية Capitalism مع اختراع الآلة
البخارية الكبيرة التى هى من اهم احداث الثورة الصناعية ، تلك الثورة التى
يعتبرها الاقتصاديون المحدثون أهم مرحلة فى تاريخ الانسانية ، فاكتملت
الانسان للتجار واستخدمه الآلات التى تدار بالبخار وبروز فجر الصناعة الكبيرة
تعتبر جميعها مظاهر اساسية لتطور الفكر الاقتصادى فضلا عن انها مرحلة
هامية من مراحل تطور البنىات الاقتصادى المادى وقد ادت هذه الظروف
الى ظهور طبقة المنظمين الرأسماليين الذين يرغبون فى زيادة فائض القيمة
والاستيلاء على الارباح الناتجة وذلك عن طريق تشغيل الآلات والعمال
فى وحدة مؤتلفه ، فلم يعد العامل يملك بنفسه عوامل الانتاج التى يستخدمها
وانما ظهرت طبقة من الرأسمالية تملكها من تمتلك عوامل الانتاج وتستغل هذه
العوامل لصالحها هو دون صالح العمال .

ان الآلة المادية والصناعات الكبرى التى خلقتها الثورة الصناعية

أدت مع غيرها من العوامل إلى إرساء دعائم النظام الرأسمالي المعقد الذي رسمت إعادة منظمات متعددة وقوى احتكارية وتنظيمات استعمارية رأسمالية ومراكز استراتيجية مختلفة تضافرت جميعها منذ زمن بعيد وكانت ذات أثر واضح في تفاعلها مع الأحداث التاريخية الجارية ومن هنا فإن ماركس يبدى أهمية كبرى لتطور العمليات التفاعلية داخل النظام الرأسمالي ويحاول الغوص في أعماق الماضي ليصل إلى البداية الأولى للعمليات الرأسمالية.

وقد نشأت في المجتمع طبقتان هما طبقة البروليتاريا أي العمال والبطقة التي تملك قوى الإنتاج ورأس المال أي الطبقة الرأسمالية ، وإذا سارت العملية تتوالى وتتكرر فإن ناتج العمال سيتجمع في أيدي الرأسمالية ، وسيزيد هذا المجتمع شيئا فشيئا ليصبح قوى مادية ومعنوية ضخمة تتيح لهم استبعاد العمال المنتجين الحقيقيين لهذا التجمع الرأسمالي الكبير وهكذا تستند نظرية ماركس في تفسير الرأسمالية إلى زيادة التجميع الرأسمالي بصرف النظر عما في هذه العملية من اجحاف بالعمال وهم الطبقة التي ينبغي أن تؤول اليها فائض القيمة .

وقد أوضح ماركس وغيره من المشايخ لمدركته الفكرية ان المناقصة القائلة بين الرأسماليين سوف تؤدى في النهاية الى الاحتكار الرأسمالي فر يدفعه قليلة وعندئذ يصبح الاحتكار *monopóly* الطابع المهيمن للإنتاج بأكمله ، ولن يقتصر الامر على مجرد تحقيق واستغلال القلة للكثرة بل سنعتمد هذه القلة الى وسط جميع السكان في المجتمع بشبكة السوق العالمية وعند ذلك يبدأ النظام الرأسمالي في اتخاذه طابع احتكاري دولي وعند هذه المرحلة يظهر الاستعمار كمرحلة أخيرة

من مراحل الرأسمالية ، وقد عبر " لينين " عن ذلك عندما اشار الى ان الاستعمار هو المرحلة الاخيرة للرأسمالية المحتكرة التي تسيطر عليها رؤس الاموال الخمسة وعند ها ينقسم العالم الى احتكارات دولية تسيطر على مناطق العالم المختلفة وتسميها فيما بينها . (١٤)

ولا يتقصر الفكر الماركس على ذلك ، فمن غير المنتظر ان يتداول راس المال الاحتكاري الدولي ومعها المؤسسات الاحتكارية الكبرى في الدول الرأسمالية الكبرى بنفس المعدل في جميع انحاء العالم بمعنى ان بعض المؤسسات الاحتكارية قد تتقدم على حساب الاخرى ويبرز سير هذا التطور فغير المنتظم في شكل صراع اقتصادي فاس بين الاحتكارات الدولية الكبيرة وبين الدول الرأسمالية الاستعمارية ويلقى في ميدان هذا الصراع بوسائل تتزايد في القوة والضراوة بحيث تكون نتائجها الحتمية هي الصراع نملو الصراع والحروب والتدمير الذي يثبت استحالة قيام نظام عالمي على اساس رأسمالية الاحتكارات وعند ذلك يكتب الاستعمار ان يقضى تماما على النظام الرأسمالي .

ويترتب على ما سبق دخول المجتمع الى مرحلة الاشتراكية Socialism
ان تدمير الطبقة العاملة الكادحة بمكانها في النظام الاجتماعي الرأسمالي ويفضي هذا اوعى الطبقي الى تنازع بين الطبقات اي بين رأسمالية والطبقة العاملة فالاولى لابقاء لها الا بالضغط المستمر على افراد الطبقة العاملة لكي تحصل على اقصى اندر فائض القيمة والثانيه تدفع عن نفسها بالضرورة وطأة هذا الاستغلال .

هذا التنازع بين "طبقات" يشمل بذرة الغناء التي يولدها السير الطبيعي للنظام الرأسمالي ولا يشكك ماركس في ان الغاية في النهاية للطبقة الكادحة

وهذا يلزم كذلك عن سير النظام الرأسمالي ، فان الطبقة الرأسمالية بتنازل عددها تدرجها بحكم عليه تركيز رؤوس الاموال في ايدي قليله متناقصة والطبقة العاملة يتزايد عددها تدرجها بحكم انضمام سفار الرأسماليين الى صفوفها ويستمر الحال كذلك الى ان تدمر الطبقة العاملة بكثرتها العددية الساحقة وحينئذ ، ذ تقسم الثورة الاجتماعية Social revolution وتسيطر الطبقة العاملة على ومام السلطة ، وتفرض ما يسميه ماركس بدكتاتورية الطبقة الكادحة والتي تقضي على الطبقة الرأسمالية من جذورها فبنشأ المجتمع اللا طبقى وتتلاشى الدولة من الوجود نهائيا .

نتنقل الآن الى دراسة نظرية ماركس دراسة نقدية : (١٦)

- ١- ان النتيجة التي خلص اليها ماركس من أن الاقتصاد الرأسمالي لن يستطيع الاستمرار يمكن ان تكون موضوع نظر للا سبب التالية .
- ٢- لم يثبت التاريخ حتى الان صدق قانون التركيز اذ ان الملكيات الصغيرة لا تتجه نحو الاختفاء بل يمكن القول على العكس من ذلك انها تتجسس لسبب أو لآخر نحو الزيادة .
- ٣- تعمل الرأسمالية على تضادى الازمات الاقتصادية وذلك عن طريق التدحرج في الحياة الاقتصادية ولن تدعى انها قد توصلت الى منع هذه الازمات الا انه من صدق تقرير الواقع ان تقمر انها قد تمكنت حتى الآن من الخروج من الازمات رغم نتائجها السيئة ، ومن الاستمرار بعدها .
- ٤- اوضحت تجارب كثير من المجتمعات البرجوازية انها ، خلال مراحل تطورها لا تتخذ طابعا استقطابيا بمن قلة صغيرة رأسمالية من ناحية وجماعية ففيرة تشمل بروليتاريا يائسه من ناحية اخرى بل على العكس من ذلك فان الثورة يمشل الى اتخاذا طابع اكثر انتشارا يوجهه بذلك ظهور جماعات

اقتصادية - اجتماعية وسيطة تزداد سيطرة على العمل الاقتصادي و تحاول
المجتمعات الرأسمالية المعاصرة تنسج ميكانيزمات اصلاحيه من خلال حركمة
نقابات العمال والمنظمات السياسية مقلدة بذلك من فرصه ظهور استقطاب طبقى
Class Polarisation

٢- لا يعتبر حدوث النظام السوفيتى صداقا لحتمية الاشتراكية التى قال
بها ماركس ، فهو يرى أن الاشتراكية تصبح حتمية حينما تظهرمتناقضات
النظام الرأسمالى بصورة واضحة أى حينما يبلغ هذا النظام مرحلة كبيرة
من التقدم مع أن الثورة قد وقعت فى روسيا عام ١٩١٧ حيث لم
يلغ النظام الرأسمالى الدرجة اللازمة من التقدم لظهاره هذه
المتناقضات التى تؤدى الى انهياره ، بينما لم تقع فى الدول التى بلغ
فيها هذا التقدم درجة كبيرة مثل أمريكا وانجلترا وفرنسا .

٣- ان المنطق الجدلى الذى نادى به نظرية ماركس من حيث وجود الموضوع
الذى يدخل فى صراع مع نقيضه ويتكون نتيجة لذلك مركب جديد والذى
ترتب على الأخذ به وجوب ظهور الاشتراكية كمركب جديد نتيجة لصراع
بين الرأسمالية والاقطاع ، هذا المنطق ذاته يلزمنا ان نقرر ان الاشتراكية
تحوى بدورها بدور فنائها ، وأنها حلقة فى سلسلة التطور اللانهائى
وليسست بالطبع الحلقة الأخيرة ، حتى ولن توقف ماركس - لسبب أو لآخر -
عن وصف باقى التطور .

ثالثا : دراسة نقدية للاتجاه التطورى فى دراسة التخلف :

يسود الباحث - بعد عرض نظريتين فى معالجة مشكلة التخلف - ان يلقى
نظرة عامة نقدية عن الاتجاه التطورى فى دراسة مشكلة التخلف ، على ان

يتبع ذلك بعض الآراء التي مطرحها الباحث أساسا لمناقضه مشكلة التخلف في المجتمع المصري ، ولكن توجيهه نقديين أساسيين للا تجاه التطوير في دراسة التخلف هما مايلي :

(١) ان التطور الاجتماعي يقوم على امتساح قوانين طبيعية تحكم المجتمع الانساني والواقع أن هذه الفكرة مقتبسة من العلوم الطبيعية ، حيث يسلم الجميع بوجود قوانين ثابتة تحكم عالم المادة فهو ان من الصعب قياس المجتمع على المادة ، فالجتمتع لا يتطور في طريق جامد ثابت لانفكاك عنه بل ان أمام أي مجتمع في أي وقت من الاوقات عدة طرق مكتملة لتطوره وسلوك احدهما دون الأخرى مرهون بالظروف الداخليـة والخارجية ونحن نرى أن كسل مجتمع مثقل بما تحمسه وهذا يحدد له بعض الشيء ، ما يهتسر مكسبا ولكن شتان بين هذا القيد وبين ما يقسره ماركس وروسستو من أن كل مجتمع يسير في طريقه في محتوم لا يملك الحياد عنه .

(٢) ان الاتجاه التطويري يقوم على أساس ايديولوجي ideological basis فقد اقام ماركس نظريته من اجل تحقيق هدف مؤاده الى النظام الراسالي نظام فاشل سنها من داخله فهو في نظر ماركس يسير وفقا لقوانين ثابتة وهو في سيرة يخلق تلك القوى الى الابد ان تقضى عليه في النهاية وعلى ذلك فان فناء الرأسمالية وفهام الاشتراكية محلها هو امر محتوم لانرار منه ، ولا قبل للانفراد او السلطات بالوقوف في وجسة هذا التطور المحتوم . . هذه في الحقيقة هي القضية التي كرس ماركس حياته للدفاع عنها والتي اقسام نظريته الاجتماعية من اجل تأييدها وابعازها .

أما " روستو " فقد حاول أن يثبت أن نظريته أكثر واقعية وشمولا ويبدو ذلك واضحا تماما في كل صفحات مؤلفه الشهير الذي يبدل عنوانه على مدى التحيز الايديولوجي اذ اسماه " مراحل النمو الاقتصادي - بيان غير شيوعى " *Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*

لكى يرد به على البيان الشيوعى لكارل ماركس ، غير ان النظرة المدفقة توحى على الفور بأن " روستو " لم يكن قصد فقط تقديم نظرية بديلة ، بل أنه كان يسعى الى تشويبهها وتقنيدها ، فالمجتمع المتقدم (أو الصناعى) فى راية ليس بالضرورة رأسمالى أو اشراكى ، لأن التناقضات الطبقيّة قد فقدت بالتدريج اهميتها ، وأن الدولة هى التى تلعب الدور الحاسم فى التنمية بما لديها من امكانيات فنيه وشرية بل ان " روستو " قد ذهب الى حد اعتبار الصراع الطبقي امرا لا يعد قوة محرّكة للتاريخ الانسانى ، وليس ادل على التضليل الايديولوجى الكامن فى نظرية " روستو " من قوله " لعل أهم ما يشغلنا بالنسبة للدول المتخلفة هو ان نقوى وتدعم فيها تلك القوى التى لديها قدرة فائقة على الابقاء على حد ادنى من اوحدة والتكامل خلال فترات الازمات الناشئة عن التحولات التى تمر بها هذه الدول .

ان مانسمى اليه هو تقديم اسهام لهذه الدول يضمن لها الحفاظ على حد ادنى من الثبات خلال تعرضها لعمليات ثورية حتمية . (١٨)

ويرى " روستو " فى تقديره النهائى للماركسية ونظريتها - ان ماركس قد اندفع بانانيه شيطانية " على حد قول ابيه ، وأخذ جانب المضطهدين وأحسن بالكسره للمستبدين ، وكانت لديه رغبة قوية فى أن يكون علميا لا عاطفيا ، وبذلك تحكمت هذه الرغبة فى افكاره الى حد ما ، وعلى ذلك أنشا نظاما مليئا

بالاخطاء ويليها بالحقائق الجزئية المشروعة ، وكتايبه زمأثرة عظيمة " للعلم
الاجتماعى ولكنها أسوأ دليل للسياسة العامة . (١٩)

و يود الباحث فى نهاية حديثه عن الاتجاه التطورى فى دراسة التخلف فى
الاجتماعى ان يذكر قضيتين يثور حولها كثير من النقاش وطرحهما الباحث
لكى يفتح الحوار على اسمه حولهما ايماناً بان البحث العلمى يلقى الضوء على
مشكلة قائمه ويفتح آفاقاً جديدة لمشكلات أخرى تالية :

(١) القضية الاولى هى أن الواجب يقضى ان نستخدم فى مجتمعنا نوعاً من الدراسة
لمشكلة التخلف جديد ، هذا النوع قوامه اتخاذ مدخل نقدي لكافة
النظريات المفسرة للتخلف تلك النظريات التى نشأت فى مجتمعات
أخرى ذات ظروف ونظم وأيديولوجيات محددة كانت هذه النظريات تعبيراً
عنها وانعكاساً لها ونحن لا يجب ان نتحمس لنظرية نشأت هنا او هناك
لمجرد ان نظرية او أخرى صادقت مجموعة من الباحثين تحسوا لها
وجعلوا من انفسهم مدافعين عنها وقد عبر عن هذا المعنى العلامة
" فوانترفانون " F. Faber فى مؤلفه بعنوان " معذب و
الأرض Wretched of earth حينما قال " ان العالم الثالث يقف
الآن امام ارميا كتلة عظيمة تريد حل المشكلات التى لم تستطع اوريا
ان تاتى لها بحلول وعلينا الا ندفع جزية لأوريا بخلق دول ونظم
ومجتمعات تستوحى اوريا ، ان الانسانية تتظنرنا شيئاً آخر غير
هذا التقليد الكاريكاتورى ٠٠٠ اذا اردنا للانسانية ان تتقدم خطوة
فعلينا ان نبتكر وأن نكتشف فمن اجل ارميا ومن اجل العالم الثالث
ومن اجل الانسانية علينا ان نلبس جارا حديداً وان نتوصل الى فكسر

جديد ، وأن نحاول بناء انسان جديد (٢٠)

(٢) وتحدد قيمه أى نظرية نحاول اختيار صلاحيتها كأساس لتفسير التخلّف فى تايدها على الجوانب الدينامية للبناء الاجتماعى فى مجتمعنا ، وفى اتخاذها سلوكا تفسيريا يحدد عددا من المتغيرات التى يؤدى احداث تغيير فيها الى حدوث تغيير فى باقى المتغيرات فى المجتمع ككل ، وفى تركيزها على العناصر الواقعية المادية وعدم اتخاذها مثالية تلتمس التغيير فى القيم والمثل كأساس لاحداث التغيير فى المجتمع ذاته والدفع به الى الامام .

وعلى هذا النحو يرى الباحث رفض المدخل الوظيفى Functional فى تفسير التخلّف فى مجتمعنا المصرى وذلك نظرا لما يتميز به هذا المدخل من تركيز على الجوانب الاستاتيكية الثابتة ، واعتباره التغيير نوعا من الاهتزاز والاضطراب .

وهو يعجز عن تقديم تفسير مقنع وعلمى للتخلّف اذ يعزو تخلّف النسق الاجتماعى الى تخلّف النسق ذاته اى انه يفسر الماء يمد الجهد بالماء كما تقول الحكمة المعروفة .

ان نظرية الماركسيه فى تفسير التخلّف - رغم اوجه النقد التى وجهت اليها فى ثنايا هذا المقال - تقدم ملامح نظرية صالحة لتفسير التخلّف فى مجتمعنا يؤكّد كل جانب فيها على التغيير السريع الذى يشهده ذلك المجتمع ويركز على الاساس الاقتصادى للمجتمع كقاعده يرتكز عليها التخلّف او تقدم البناء الاجتماعى فيه وبالتالي تقدم هذه النظرية لأول مرة اسلوبا محمدا واقتراحا علميا ومدخل واضح لكسر الحلقة المفرغة للتخلّف الذى يعيش فيه مجتمعنا ونحن نرى أن هذا الاسلوب ليس

سليما بطريقه مسبقه ولكننا نرى انه اسلوب يستحق الاختبار على محك الواقع
المجتمعى المصرى وهذا الاسلوب ليس سليما بطريقه مسبقه ، ولكننا نرى
أن أ سلوب يستحق الاختبار ولعل هذا الجانب من تلك النظرية هو الذى
اثار كتهرا من الجدل والنقاش الذى اشرفه الفكر الاجتماعى والذى قدم الماركسية
كاسهام فكرى فذ وعيق شطر الفكر الاجتماعى الى شطرين وجعل " زهتلن "
يرى له ان الفكر الاجتماعى والسيسولوجى بعد كارل ماركس كان - فى الواقع
حوارا مع شبح ماركس. " (٢١)

مراجع فاسفة فف الموضوع

- ١- محمد الجوهرى وآخرون دراسات فى التنمية الاجتماعية ه دارالمعارف القاهرة ١٩٧٣٠
- ٢- رفعت المحجوب الاقتصاد السياسى - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٤٠
- ٣- صلاح الدين نامسى النظم الاقتصادية المعاصرة - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٣٠
- ٤- نظريات النمو الاقتصادي ه دارالمعارف القاهرة ١٩٦٧٠
- ٥- فهايا التخلف الاقتصادي - دارالمعارف القاهرة ١٩٦٨٠
- ٦- أسس علم الاقتصاد الامتراكى - دارالمعارف القاهرة ١٩٦٨٠
- ٧- هداىاسط حسن التنمية الاجتماعية - معهد البحوثوالدراسات العربية ه القاهرة ١٩٧٠٠
- ٨- هداىنعم شمسوى السياسة الاجتماعية - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة ١٩٦٢٠
- ٩- هداىبهادى الجسوسهرى دراسات فى التنمية الاجتماعية ه مكتبة الطليمه باسيوط ١٩٧٧٠
- ١٠- علم الاجتماع الادارة ه مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٣٠
- ١٠- عمرو محسى الدينى التخلف والتنمية - دار النهضة العربية بيروت - ١٩٧٦٠
- ١١- محمد زكى شامسى التنمية الاقتصادية - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة - ١٩٦٦٠م

- ١٢- جنرير سردال
 انبلاد الغنية والبلاد الفقيرة - ترجمة
 ابراهيم الشيخ - اخترنا لك العدد ١٧٢٠
- ١٣- جورج سول
 المذاهب الاقتصادية الكبرى - ترجمة
 راشد البراوي دار النهضة العربية
 القاهرة - ١٩٥٣م
- ١٤- شارل ثلبيهم
 التخطيط والتنمى - ترجمة اساميل صبرى
 دار المعارف القاهرة - ١٩٦٨م
- ١٥- بيير جالبييه
 نهب العالم الثالث - ترجمة الهيثم الايمسى
 دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٧١م
- ١٦- والست رو سستو
 مراحل النمو الاقتصادى - ترجمة برهسان
 دجانى المكتبة الاهلية - بيروت - ١٩٦٠م
- ١٧- فرانز فانسون
 معذبو الارض - ترجمة سامى الدروس - بيروت
 ١٩٧٢م

18. Agrwala, K. The economics of underdevelopment, oxford univers-
 ity press, N.Y., 1958.
19. Bruton, I. Growth models & underdeveloped countries, N. Delhi,
 1955.
20. Dobb, M. Political economy of capitalism, Routledge & Kegan
 Paul, London, 1967.
21. Gustafsson, B. Restov, Marx & economic growth, Prentice-Hall,
 N.Y., 1961.
22. Hake, S. Economics of development, Prentice-Hall, N. Delhi, 1958.
23. Hara, A. Soviet Model & underdeveloped countries, Oxford univer-
 sity press, London, 1961.
24. Staley, E. The future of underdeveloped countries, Harper & Row
 Publishers N. Y., 1964.

الهوامش

- (١) صلاح الدين نامق ، قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٢٥ - ٢٩ .
- (٢) Buchanan & Ellis, Approaches to Economic Development, Twentieth Century Funds, N.Y., 1972.
- (٣) وقد نشرت ترجمة عربية لهذا الكتاب اعداد محمد الجوهري واخرين تحت عنوان النظرية السوسولوجية طبيعتها وتطورها ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م .
- (٤) لمزيد من توضيح هذه النقطة راجع : عمرو محيي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ص ص ٣٢ - ٤٨ .
- على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، المطبعة الكالمية ، القاهرة ، ١٩٧٣ م ص ص ٦ - ٨ .
- (٥) عبد المنعم شوقي ، البحث للتخطيط الاجتنافى ، مجلة كلية الآداب العدد الاول ، المنيا ، ١٩٧٦ .
- (٦) لمزيد من التفاصيل راجع : شارل قبلهم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة اسماعيل صبرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- صلاح الدين نامق ، اسس علم الاقتصاد الاشتراكى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- اسماعيل صبرى ، نحو نظام اقتصادى طالى جديد ، الهيئة العامة للكتساب القاهرة ، ١٩٧٦ .
- (٧) عمرو محيي الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ - ٥٢ .
- (٨) احمد الباحث فى هذا الجزء على عدد من مؤلفات الفكر الاقتصادى والنظم والمذاهب الاقتصادية لاسيما مؤلف الدكتور صلاح الدين نامق من النظم الاقتصادية المعاصرة وكذلك مؤلفه المعنون " نظريات النمو الاقتصادى وكذلك كتاب محمد الجوهري واخرين دراسات فى التنمية الاجتماعية انظر قائمة المصادر .

- (٩) صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، ط ٢، دار المعارف، القاهرة
ص ٢١١ - ٢١٢.
- (١٠) السيد محملمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار
المعارف القاهرة ١٩٧٣، ص ٦٣.
- (١١) Enke, S, Economics For Development Prentice Hall N. Delhi,
1966, PP. 199 - 201.
- (١٢) صلاح الدين نامق، نفس المرجع السابق، ص ٣٢٢.
- (١٣) اعتمد الباحث في هذا الجزء على المؤلف التالي البالغ الاهمية:
وقد ظهرت ترجمة لهذا الكتاب لعداد د. محمد حسن سليمان، الاقتصاد
السياسي بعداد، المطبعة الاهلية.
- (١٤) راجع: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار المعارف، القاهرة
١٩٥٦، ص ٦٦ - ٧٢.
- (١٥) Lenin, Imperialism the Highest stage of capitalism, Hand-
book of Marxism, P. 64.
- (١٦) راجع: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار المعارف، القاهرة
١٩٥٦، ص ٦٦ - ٧٢.
- محمد الجوهري وآخرون دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص
٢٥ - ٣٨. وانظر ايضا قائمه المصادر الاجنبية في هذا المجال في نهاية
هذا المقال.
- (١٧) أوسبيوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم و فرج احمد فرج، دار
المعارف، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٥٦.
- (١٨) أوسبيوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم و فرج احمد لرج، دار
المعارف، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٥٦.
- (١٩) برهان دجانى، مراحل النمو الاقتصادي، المكتبة الاهلية، بيروت ١٩٦٠،
ص ٢١٢.
- (٢٠) فراتز قانون، معذبو الأرض، ترجمة الدروس وزميله، بيروت، ١٩٧٢،
ص ٨٢ - ٨٤.
- (٢١) Zeitlin, J, Ideology & Development of sociological theory,
Prentice - Hall, N. Delhi, PP. III + 138.